الباب الثاني

آثار منظمة الجات وانعكاساتها

- الفصل الأول : آثارها على الاقتصاد العالمي .
- الفصل الثاني : آثارها على اقتصاديات الدول العربية عامة .
- الفصل الثالث : آثارها على الدول النامية .
- الفصل الرابع : آثارها على اقتصاديات الدول الصناعية .
- الفصل الخامس : آثارها على الاقتصاد السوري (كنموذج) .

الفصل الأول

آثارها على الاقتصاد العالمي

حتى الآن يعتبر الكلام عن آثار منظمة الجات على الاقتصاد العالمي كلاماً غير دقيق علمياً ، إنما يخضع لبعض المؤثرات المحيطة .

ولكن هناك حقائق ملموسة ومحددة على صعيد تأمين الوصول للأسواق ونحو ذلك ، وهي ما يُطلق عليها : النتائج الفعلية ، مثال ذلك [1] :

آ ـ السلع المصنعة :

قامت الدول المتقدمة بتخفيض تعريفاتها الجمركية بنسبة خفض ٤٠٪ ، وهذه نسبة مرتفعة ، إضافة إلى أن نسبة الواردات الصناعية كانت تدخل أسواق الدول المتقدمة ، وهي معفاة من الرسوم الجمركية بحدود ٢٠٪ من إجمالي وارداتها وترتفع هذه النسبة بموجب الالتزامات الجديدة لتصل إلى ٤٤٪ أي بمقدار الضعف مما يؤدي إلى إتاحة فرصة أكبر لتدفق مزيد من الصادرات الصناعية للدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة .

وزادت عدد الشرائح الجمركية المربوطة في الواردات الصناعية ، مما

---

(١) للتوسع يراجع كتاب : الجات ومصر والبلدان العربية ، أسامة المجذوب : ٢١٦ـ٢١٩ .

يؤدي إلى تحقيق قدر أكبر من الاستقرار وزيادة القدرة على استنباط توجهات الأسواق ووضع سياسات تصديرية بعيدة الأمد .

مثال ذلك : بلغ إجمالي واردات الدول المتقدمة من السلع الصناعية حوالي ٧٣٦,٩ بليون دولار ، يخص الولايات المتحدة الأمريكية فيها حوالي ٢٩٧,٢ بليون دولار ، وكان متوسط التعريفة الذي تطبقه حوالي ٥,٤٪ وانخفض إلى ٣,٥٪ بنسبة خفض ٣٥٪ ، بينما بلغ إجمالي واردات الاتحاد الأوربي من هذه السلع حوالي ١٩٦,٨ بليون دولار بتعريفة جمركية بمتوسط ٥ر٧٪ انخفضت إلى ٣,٦ بنسبة خفض ٣٧٪ ، أما كندا فلقد بلغ حجم هذا النوع من وارداتها حوالي ٢٨,٤ بليون دولار ومتوسط تعريفة جمركية ٩٪ انخفضت إلى ٤,٨٪ بنسبة خفض ٤٧٪ .

وبالنسبة لليابان ، فهي لم تحقق فقط أكبر نسبة خفض للتعريفة الجمركية على الواردات الصناعية والتي حققت ٥٦٪ ، ولكنها أيضاً تطبق أقل تعريفة جمركية على الإطلاق على السلع الصناعية ، حيث انخفض متوسطها من ٣,٩٪ قبل جولة أورجواي إلى ١,٧٪ فقط بعدها .

وعلى صعيد القطاعات السلعية المختلفة ، تخفض الدول المتقدمة تعريفاتها على الأسماك والملابس والمنسوجات والجلود والمطاط والأحذية ومعدات النقل ، بنسبة ٤٠٪ في المتوسط ، وبالنسبة للأخشاب والورق وعجائن الورق والأثاث والمعادن والماكينات اليدوية ، تقدر بنسبة انخفضت في المتوسط بحوالي ٦٩٪ .

ومعلوم أن خفض التعريفات الجمركية المرتفعة بنسب صغيرة يؤدي إلى تنمية الصادرات والتجارة .

ولعل من أبرز النتائج التي أسفرت عنها جولة أوروجواي بالنسبة للسلع المصنعة انخفاض ما يعرف بمعدل تصعيد التعريفة : Tariff escalation rate

ويقصد به نسبة التعريفة الجمركية المفروضة على السلعة في صورتها الأولية ، مقارنة بالتعريفة المفروضة على نفس السلعة في حالتها نصف المصنعة ، ثم في الحالة تامة الصنع ، حيث تفرض العديد من الدول تعريفة جمركية منخفضة على السلع الأولية ، ترتفع نسبياً إذا ما أصبت السلعة نصف مصنعة ، ثم ترتفع كثيراً إذا ما وصلت نفس السلعة إلى مرحلة التصنيع الكامل ، ولقد أدى هذا الأسلوب إلى تقليص قدرة الدول النامية على وجه الخصوص والتي تعتمد في صادراتها على السلع الأولية لتطوير صناعة المعالجة prolessing والتصنيع لسلعها الأولية بالنظر إلى الارتفاع الذي يطرأ على أسعارها ارتباطاً بمعدل التعريفة الجمركية مما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للدول النامية في هذين المجالين .

ويتم احتساب معدل تصعيد التعريفة على أساس الفارق المطلق بين التعريفات في المستوى الأعلى وفي المستوى الأدنى من عملية معالجة وتصنيع السلعة بوجه عام .

وأما بالنسبة لإزالة القيود غير التعريفية ، فلعل أبرز ماتم إنجازه كنتيجة لاتفاقيات جولة أوروجواي في هذا المجال هو الإزالة التدريجية للقيود التي تضمنتها اتفاقية الألياف المتعددة ، MFA والتي كانت تغطي جانباً رئيسياً من التجارة الدولية في الملابس والمنسوجات ، حيث تقضي اتفاقية المنسوجات لجولة أوروجواي بإلغاء كافة القيود الكمية سواء الحصص أو قوائم الحظر على واردات الدول في هذا المجال .

ب ـ السلع الزراعية :

يعد إدخال السياسات الزراعية ضمن مفاوضات جولة أورجواي أحد الإنجازات الهامة التي أسفرت عنها هذه الجولة .

وبالتالي ربطت شرائح التعريفات للسلع الصناعية بمتوسط قدره ٨٢٪ ، وهذا يعني أنه برغم خضوع السلع الزراعية لإجراءات حماية تفوق السلع الصناعية ، إلا أن الالتزام يربط كافة خطوط التعريفة الزراعية يحقق قدراً أكبر من الاستقرار في تجارة هذه السلع بوجه عام .

ولقد أسفر الاتفاق الزراعي عن ثلاثة أنماط مختلفة لالتزامات الأعضاء :

١- يتمثل في تحويل كافة القيود غير التعريفية المفروضة على التجارة في السلع الزراعية إلى قيود تعريفية Tariffication .

وبالفعل تحولت هذه القيود إلى رسوم جمركية تضمن عدم الإضرار بمصالح الأعضاء .

٢- يتمثل في خفض كافة التعريفات الجمركية ، على أن يكون متوسط إجمالي الخفض بنسبة ٣٦٪ للدول المتقدمة على مدى ست سنوات وبحد أدنى للخفض بنسبة لا تقل عن ١٥٪ على كل خط من خطوط التعريفة ، وبنسبة ٢٤٪ على مدى عشر سنوات للدول النامية وبحد أدنى للخفض لا يقل عن ١٠٪ على كل خط من خطوط التعريفة .

ومن المعلوم أن واردات الدول المتقدمة من السلع الزراعية تمثل ثلثي الواردات العالمية بمقدار ٨٤,٢ بليون دولار ، منها ٣٨ بليون دولار تستوردها من الدول النامية التي تعتمد على الصادرات الزراعية بصفة رئيسية ، الأمر الذي يعني زيادة الفرصة أمام الدول النامية لتنمية صادراتها الزراعية إلى أسواق الدول المتقدمة وخاصة الاتحاد الأوربي الذي ظل يطبق سياسات زراعية حمائية بالغة التعقيد والتشدد ، وهي ما عرفت بالسياسة الزراعية المشتركة : CAp .

٣ـ يتمثل في خفض دعم الصادرات والدعم الداخلي ، حيث تلتزم الدول المتقدمة بخفض قيمة الدعم المقدم للصادرات الزراعية بموسط ٣٦٪ وخفض حجم الصادرات المتلقية للدعم بنسبة ٢١٪ على مدى ست سنوات ، بينما تلتزم الدول النامية بثلثي هذه النسب على مدى عشر سنوات .

وبالتالي فأكثر السلع الزراعية تلقياً للدعم هي أهمها من منظور حاجات الغذاء الأساسية ، والتي تضم القمح واللحوم والحبوب الغذائية وزيوت الطعام ومنتجات الألبان والسكر .

فبين عامي (٨٦ـ١٩٩٠) بلغ قيمة الدعم الممنوح على مستوى العالم حوالي ٣,٤ بليون دولار ، وبعد تطبيق الخفض المقرر وصل إلى ٢,٢ بليون دولار .

وأما اللحوم فانخفض الدعم المقدم لها من ٢,٨ بليون دولار إلى ١,٧ بليون دولار . . . ويعتبر الاتحاد الأوربي أكبر مانح لدعم الصادرات للسلع الزراعية ، حيث بلغ في فترة الأساس ١٣,٢ بليون دولار ، وانخفض إلى ٨,٤٩ بليون دولار ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية انخفض من ٩٢٩ مليون دولار إلى ٧٩٠ مليون دولار .

وهذا يدل بشكل واضح على أن المجتمع الدولي لا يزال يواجه تحدّي تحقيق مزيد من الإصلاح للسياسات الزراعية وإزالة المزيد من التشوهات المعوقة لتجارة السلع الزراعية .

إذن : من آثار جولة أورجواي والجات عامة في مضمار تحرير التجارة الدولية زيادة في الدخل العالمي سنوياً ، وذلك ما بين ١٩٠ بليون دولار إلى ٥١٠ بلايين دولار عام ٢٠٠٥م ، وتقسم هذه الزيادة على أساس : ١٢٢ بليون دولار للولايات المتحدة و١٦٤ بليون دولار للاتحاد

الأوربي ، و٢٧ بليون دولار لليابان ، و١١٦ بليون دولار للدول النامية والمتحولة اقتصادياً .

أما بالنسبة للتجارة ، فالمتوقع أن يشهد حجم التجارة الدولية زيادة تتراوح من ٩٪ إلى ٢٤٪ باستكمال عملية التحرير على أساس التدفقات التجارية لعام ١٩٩٢ ، أي بقيمة تتراوح من ٢٢٤ بليون دولار إلى ٦٦٨ بليون دولار سنوياً .

من ناحية أخرى ، من المتوقع أن تتوسع الدول النامية في صادرات الصناعات كثيفة العمل ، بينما تتوسع الدول المتقدمة في صادرات السلع الصناعية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال .

* * *

الفصل الثاني

آثارها على اقتصاديات الدول العربية عامة

لم يعد خافياً على أحد أن اقتصاديات الدول العربية تتأثر تأثراً مباشراً بظروف الاقتصاد العالمي والتغيرات المستمرة التي طرأت عليه وخصوصاً في العقدين الماضيين ، ولعل السبب في ذلك يعود إلى التطورات والتغيرات الاقتصادية الدولية بسبب انفتاح اقتصاديات العالم العربي على الاقتصاد العالمي بدرجة كبيرة ، مثال ذلك :

انخفضت قيمة الصادرات العربية من ٢٣٥ر٨ مليار دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٧٩ مليار دولار عام ١٩٨٦ ، وارتفعت إلى ١٣٤,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٢ ، وسبب هذا التذبذب هو عوامل خارجية تمثلت في تقلبات أسعار الصادرات الرئيسية للدول العربية مثل أسعار البترول في السوق الدولية .

وتبين الإحصاءات أن نسبة التجارة العربية إلى التجارة العالمية في عام ١٩٩٢م ٣,٧٪ بالنسبة للصادرات ، و٣,٥٪ بالنسبة للواردات .

وأما عن آثار وانعكاسات الجات على اقتصاديات الدول العربية ، فهناك آراء متضاربة ، منها المتشائم ، ومنها المتفائل ، لكن يمكن القول :

هناك آثار سلبية للجات على اقتصاديات الدول العربية ، وأهمها :

١ـ سوف تؤدي الجات إلى ارتفاع أسعار الواردات العربية من المواد الغذائية ثلاثة أضعاف ، وهذا سيؤدي إلى امتصاص جزءٍ كبير من موارد الدول العربية ، خاصةً أنها تستورد ما قيمته ٢١ مليار دولار سنوياً من المواد الغذائية .

٢ـ سوف تؤدي الجات إلى المنافسة الدولية في مجال السلع الصناعية العربية ، وذلك لأن معظم الصادرات العربية من المواد الخام التي تسعى الدول الصناعية لابتكار بدائل لها .

٣ـ سوف تؤدي تحرير التجارة الدولية في ضوء اتفاقية الجات إلى مصاعب ستواجه صناعة البتروكيماويات العربية والتي مازالت في طور النمو وذلك من خلال درجة عالية من المنافسة الدولية .

٤ـ سوف تؤدي الجات إلى ارتفاع نسبة البطالة ، خاصةً في قطاع الصناعة العربية والذي يستوعب ٢٤٪ من إجمالي العمالة العربية .

٥ـ لن تستفيد الدول العربية كثيراً من تحرير قطاع الخدمات عالمياً ، والمتمثل في البنوك والتأمين والنقل والسياحة والاتصالات ، و. . . ، وذلك نظراً لأن الدول العربية مستورد صاف للخدمات .

٦ـ سيكون للجات آثار وخيمة على الثقافة العربية والمنتجات الفكرية ، حيث سيصبح هناك غزو ثقافي من قبل دول أعضاء المنظمة ، إضافة إلى ارتفاع تكلفة المعيشة للمواطن العربي ، مما يؤدي إلى ابتعاد المواطن العربي عن شراء ماله علاقة بالأمور الثقافية كالكتب ونحو ذلك .

. . . ولكن من جانبٍ آخر ، فمن المتوقع أن تكون للجات آثار إيجابية على اقتصاديات الدول العربية ، ولعل أهمها :

١ـ عندما تلغي الدول المشتركة في المنظمة الدعم على المحاصيل

والمنتجات الزراعية ، وخاصة الأوربية منها ، فهذا يؤدي إلى تحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي العربي .

٢ـ إن خفض التعريفات الجمركية ، بل وإزالتها ، خاصةً على المنتجات الصناعية ، سوف يؤدي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي في بعض الدول العربية ، ومن ثم تنمية بعض قطاعاتها الاقتصادية وخصوصاً قطاع الصناعة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة التي لدى المستعمرين الأجانب .

٣ـ سوف تستفيد الدول العربية من هيئة تحكيم لفض المنازعات التجارية ، والتي انبثقت عن منظمة الجات .

٤ـ أعطت الاتفاقية مزايا تفضيلية إلى الدول النامية ومنها الدول العربية مثل خفض التعريفات الجمركية على وارداتتها بمعدلات أقل من تلك الخاصة بالدول المتقدمة ، وهذا يعود بالإيجاب على الدول العربية .

* * *

تتميز الدول العربية عن غيرها من الدول النامية ، أنها تعتمد على البترول والبتروكيماويات كأهم سلعة تصديرية .

لكن ما يتعلق بمنظمة الجات فإن هناك ١٤ دولة عربية من إجمالي ٢٣ دولة قد أصبحت عضواً في المنظمة ، أو تقدمت بالفعل بطلب عضوية .

لذلك وبشكل تفصيلي أكثر ، يرى المحللون الاقتصاديون أن آثار اتفاقية الجات على الدول العربية يكون على النحو التالي :

آـ في مجالات الزراعة :

شكل معدل نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات لمجموع الدول العربية في عام ١٩٩١ حوالي (٢٣,٥٪) ، كما أن هذه النسبة تزيد

عن ٢٥٪ في ٨ دول عربية ، هي : موريتانيا وجيبوتي والعراق واليمن والجزائر وسوريا والأردن ومصر ، لكن وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية تعتبر دولاً زراعية ، إلا أنها ـ وللأسف ـ تستورد الأغذية!! .

فالسودان مثلاً يُقال عنه (سلة غذاء العالم العربي) ، ومع ذلك فهو يستورد من الأغذية ما يعادل ٢٢٪ من إجمالي وارداته!! .

وتواجه معظم البلدان العربية عجزاً تجارياً في معظم مجموعات الغذاء الرئيسية ، خاصةً الحبوب وفي طليعتها القمح .

ففي عام ١٩٩١م بلغت قيمة الواردات العربية من السلع الزراعية ١٩,٤ مليار دولار ، مقابل ٤ر٩ مليار دولار للصادرات منها .

وهكذا فالآثار المباشرة لتخفيض الدعم الزراعي بموجب اتفاقية الجات ستنعكس في ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ، مثال ذلك : إذا أُلغي الدعم فسينعكس ذلك على زيادة الأسعار النهائية التي يدفعها المستهلكون ، فإذا كان سعر طن القمح المدعم الذي تحصل عليه مصر من الولايات المتحدة يعادل نحو ١١٠ دولار ، فبعد اتفاقية الجات ستحصل مصر على هذا القمح بأسعار السوق والتي سوف تصل إلى ١٤٥ دولار أو أكثر للطن .

كل هذا يؤثر على المنتجين والمستثمرين والمستهلكين والمستوردين والمصدرين ، وقد قدرت الأمم المتحدة الخسارة الكلية لمجموع الدول العربية بسبب تحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية بحوالي ٨٨٧ مليون دولار سنوياً .

والمطلوب تعديل السياسات الاقتصادية مع إدخال تغييرات هيكلية على البنى الإنتاجية ، وذلك بهدف مواكبة نتائج الاتفاقية .

ب ـ في مجالات السلع الصناعية :

تملك الدول العربية الموقع الجغرافي المهم ، وكذلك الموارد الطبيعية كالنفط وغيره ـ وهذا كله دافع لتطوير الصناعات ـ .

وقد خفضت الاتفاقية التعريفة الجمركية على المنتجات الصناعية ، وبلغ معدل التخفيض في التعريفات ٣٨٪ لمجمل دول العالم ، بينما في الدول العربية بلغ معدل التخفيض على المنتجات الصناعية ٣٤٪ بالنسبة لمجموع المنتجات .

ولابد من القول إن نسبة التأثير تختلف من حاجة إلى أخرى ، مثال ذلك : صناعة البتروكيماويات والأسمدة ونحو ذلك ، حيث بلغت طاقة الصناعات البتروكيماوية في البلاد العربية حوالي ٤,٤٪ من الطاقة العالمية .

ومن المتوقع أن يؤدي توقيع اتفاقية الجات إلى تقليص الحواجز في الأسواق ، وهكذا فالتخفيض الملحوظ على المواد المصنوعة من البترول ونحوه ، وسيكون له تأثيرات إيجابية على الصادرات العربية من هذه المنتجات .

ج ـ في مجالات الخدمات :

بعد اتفاقية الجات تم ضم قطاع الخدمات بكامله ، والواقع يؤكد أن المستفيد الأكبر من ذلك هي الدول الصناعية المسيطرة ، خاصة استهلاك شركاتها العملاقة المتخصصة لكل ما يحتاجه قطاعات المصارف والتأمين والخدمات الملاحية ، أما الدول العربية فتعتبر من الدول المستوردة الصافية للخدمات ، ويشكل بند الخدمات بنداً من بنود العجز في موازين مدفوعاتها ، وتعتبر الأسواق العربية ، وخصوصاً أسواق دول النفط ، من

أكبر الأسواق المستوردة للخدمات ، ففي عام ١٩٨٨م احتلت السعودية المركز الثالث عشر في لائحة أهم الدول العالمية المستوردة للخدمات .

وهكذا تعاني الدول العربية من تخلف قطاع الخدمات ، خاصةً أن الخدمات المصرفية فيها مازالت ضعيفة ، إضافة إلى عدم مواكبة شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية فيها للتطور التكنولوجي المتسارع و . . . .

لذلك فعلى الدول العربية أن تنتقل في مجال تحرير الخدمات ، من سياسة إلى سياسة أخرى ، لكن بشكل تدريجي ، وذلك بعد تهيئة المناخ والظروف الاقتصادية والاجتماعية لكي تتواءم مع المتغيرات الجديدة .

د ـ في مجالات قوى العمل العربية :

من المتوقع ارتفاع نسبة البطالة في الدول العربية ، وذلك لزيادة المنافسة بين المنتجين المحليين وبين السلع الأجنبية الداخلة إلى الأسواق العربية ، مما سيؤدي إلى إفلاس عدد من الشركات المحلية ، وبالتالي إلى طرد العمال ، والحل يكمن في عدم اعتماد الدول العربية على تصدير النفط فقط ، بل لابد من تطوير سلعها وتنويعها وتحسين نوعيتها ، وذلك بهدف الوقوف في وجه الآثار السلبية للعجات . . .

* * *

الفصل الثالث

آثارها على الدول النامية

تدل الإحصائيات على أن عدد الدول النامية الأعضاء في منظمة الجات ، وبالتالي في منظمة التجارة العالمية يزيد على ٩٠ دولة .

لكن تختلف هذه الدول عن بعضها البعض ، فمنها ما هي نامية فعلاً ، ومنها ما هي الأقل نمواً ، ويمكن تمييزها في مجموعات ثلاثة :

١ـ مجموعة دول جنوب شرق آسيا ومعها بعض الدول الأمريكية كالمكسيك والأرجنتين ، وهذه هي المجموعة الرئيسية في تعامل الدول الصناعية ، وهي محور الدول النامية .

٢ـ ثم الدول الأقل نمواً ، وهي ذات مستويات الدخل الأقل في العالم ، لذلك تم إعفاؤها ـ في نظام الاتفاقية ـ من العديد من الالتزامات المفروضة على الدول الأخرى كون اقتصادياتها لا تسمح بتقديم تنازلات كبيرة في مجالات فتح الأسواق ، وبالتالي فلا تشكل تهديداً لأحد .

٣ـ وهي المجموعة الأكبر بين المجموعات الثلاث ، ومن ضمنها الدول العربية ، وتتميز بعدم تجانسها ، فمنها الأفريقية ، ومنها الأمريكية ، ومنها الآسيوية ، لكن الذي يجمعها أنها تواجه أوضاعاً متشابهة .

وكما مر سابقاً فإن اتفاقية الجات أعطت الدول النامية بعض

التسهيلات والمنح ونحو ذلك ، وعوملت معاملة تفضيلية ، وكانت بصفة حوافز مؤقتة تساعدها على إعادة هيكلة اقتصاداتها وتعديل تشريعاتها لتواءم مع الظروف والأوضاع التي أفرزتها مسألة تحرير التجارة الدولية .

وأما الآثار والمنعكسات ، فيمكن القول :

آ ـ في المجالات الزراعية :

عندما نجحت الدول الصناعية في مجال الإنتاج الزراعي وبأسعار قليلة انعكس ذلك على الإنتاج الزراعي للدول النامية ، حيث إن استيرادها للمواد الزراعية يعتبر أرخص من إنتاجها لنفس المواد .

وهذا أدى إلى استئثار الدول الصناعية بنسبة ٧٢,٢٪ من السلع الزراعية العالمية ، علماً أن عدد سكانها لا يتجاوز ٢٢,٩٪ من سكان العالم :

لذلك سيطرت الدول الصناعية على أسواق العالم ، فهي تنتج من الألبان ٩٦,٩٪ ، ومن القمح والطحين ٩٣٪ ، ومن اللحوم ومشتقاتها ٨٥,٣٪ مما دفع الدول النامية إلى استخدام أسلوب : التحويل القذر للتعريفات Dirty Tariffication بحيث رفعت درجة تجميد تعريفاتها على السلع الزراعية من ١٨٪ إلى ١٠٠٪ .

ب ـ في المجالات الصناعية :

كان الهدف من منظمة الجات بالنسبة إلى السلع الصناعية عدة أمور ، منها :

تخفيض التعريفات الجمركية ، لكن الواقع أثبت أنها تختلف من دولة لأخرى كذلك تصاعد التعريفات ، وذلك لما تفرضه الدول الصناعية على

الدول النامية مع تزايد درجة التصنيع ، وتشير الدراسات إلى أنه لو تم تحديد فئات المنتجات بتفصيل أكثر فسيصبح تصاعد التعريفات أكثر وضوحاً ، وسيسهل هذا التصاعد تصدير الدول النامية المواد الخام ، والسلع نصف المصنعة ، فيما سيحد من تصدير السلع المصنعة ، وهذا ما يؤدي مع الزمن إلى آثار سيئة جداً ، تتمثل بتكريس التخلف في الدول النامية .

ج ـ في مجال الخدمات :

كما مر سابقاً فالأقوى هو المستفيد ، وذلك لأن الدول النامية تخشى أن يهدد فتح أسواقها للمنافسة الخارجية صناعات الخدمات الناشئة لديها ، لأن فتح الأسواق قد يمس بالسيادة الوطنية ، وقد يؤدي إلى إزالة بعض الضوابط على الاستثمارات الأجنبية ، وبالتالي فتحرير التجارة قد يؤدي إلى تخفيف سيطرة الدول على السياسات المالية ، وهناك بعض الآثار المرتقبة ، مثل :

تقدر الحماية التي تطبقها الدول المتقدمة على صادرات الدول النامية بحوالي ١٠٠ بليون دولار سنوياً وفقاً لتقديرات البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، بينما تشير التقديرات إلى أن الدول النامية ستحقق مكاسب من تحرير التجارة الدولية تبلغ ٧٠ بليون دولار .

ومن المتوقع أن تبلغ الخسائر الإفريقية الناتجة عن تحرير التجارة ٢,٦ بليون دولار سنوياً ، بينما تصل مكاسب الصين إلى ٣٧ بليون دولار سنوياً . . . .

ويراعى في هذا الباب مسألة الدول الأقل نمواً ، وهي أفقر بلدان العالم ، ويبلغ عددها ثمان وأربعين دولةً ، منها : الصومال والسودان

وموريتانيا وغيرها ، وتشير الإحصاءات إلى أن عدد سكان هذه الدول تبلغ حوالي ١٢٪ من سكان العالم ، بينما تبلغ حصتها في التجارة الدولية أقل من ١٪ !! .

لكن وفي ظل النظام الدولي الجديد وصرعة العولمة ، يزداد الوضع سوءاً في هذه البلدان ، حيث ستزداد مسألة تهميشها أكثر فأكثر ، مما سيزيد الهوّة بين الأغنياء والفقراء .

لذلك ولمجابهة ذلك كله لابد من التكاتف والتكامل الاقتصادي ، وبالتالي فكما يعيش العالم عصر التكتلات لابد للدول النامية أن تتنازل عن كثير من الأمور فيما بينها لتتوحد ـ ولو بشكل اقتصادي ـ وتتكاتف ، ولتكوّن مجموعات اقتصادية كبيرة ، ليصبح لها وزن بين التكتلات الاقتصادية العالمية .

يضاف إلى ذلك الحرص الكامل على متابعة ومواصلة المفاوضات الجادة مع الدول المتقدمة ، وذلك بهدف إدراج خدمات العمالة ضمن المجالات التي سوف تغطيها جولة المفاوضات المقبلة ، وخاصة فيما يتعلق بالخدمات ، والهدف أن تستفيد الدول النامية من هذه الأمور ، وإلا فإن الوضع الدولي إذا استمر على ما هو عليه ، فإنه لا يبشر بخيرٍ أبداً !! .

* * *

الفصل الرابع

آثارها على اقتصاديات الدول الصناعية

عندما يُطلق مصطلح الدول الصناعية فهو يعني بالتأكيد : الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد الأوروبي .

لكن المشكلة الرئيسية في هذا البحث اختلاف الإحصاءات الدولية في تحديد الزيادة المتوقعة في الرفاه العالمي بعد جولة أوروجواي ، ففي حين توقع البعض أن تكون الزيادة (٢١٢) بليون دولار ، توقّع آخرون أن تبلغ هذه الزيادة (٥١٠) بليون دولار أمريكي !!

لكن الواقع أثبت وجود تغييرات كثيرة ، من جرّاء تحرير التجارة ، خاصة ما يتعلق بتقوية الاقتصاد العالمي وغيرها .

وهكذا توقعت منظمة الجات أن تزداد تجارة العالم ، بفضل نتائج جولة أوروجواي ، بأكثر من ١٢٪ عن أعلى مستوى حققته خلال عشر السنوات الأخيرة ، بما يعني زيادة في المعدل السنوي لنمو التجارة من ١,٤ إلى ٥٪ .

وأهم المجالات التي تؤثر فيها الجات ، هي :

أ ـ على السلع الزراعية :

أثار موضوع دعم السلع الزراعية جدلاً قوياً أثناء جولة أوروجواي ،

لذلك تأجّل عدة مرات ، وتم الاتفاق أخيراً على تخفيض ذلك الدعم .

لكن الدراسات أكدّت أن هذا التخفيض سيؤدي إلى تخفيض ما يأخذه المزارعون في الدول الصناعية لقاء سلعهم ، وهذا يؤدي إلى تخفيض الانتاج ، أي تخفيض العرض ، مما يؤدي إلى رفع الأسعار العالمية ، مما سيؤدي على المدى الطويل إلىٰ زيادة حصص الدول النامية في التجارة الدولية .

ومع الزمن سيحدث التوازن ، حيث يغطي العرض من الدول النامية كل ما افتقدته الأسواق العالمية من حصة الدول الصناعية .

وهذا كله يؤدي إلى تخفيض أسعار السلع الزراعية في الدول الأوربية ، وبالتالي سيستفيد المستهلك الأوروبي من ناحيتين :

الأول : انخفاض أسعار السلع الزراعية .

والثاني : انخفاض الضرائب التي يدفعها لصالح دعم القطاع الزراعي .

لكن الواقع أثبت وجود ثغرات في الاتفاق الزراعي ، تستفيد من خلاله الدول الصناعية لتتهرب من ذلك كله : (رغم أنه من الصحيح أن اتفاقية الجات تلزم الدول الأطراف بتخفيض الدعم المقدم للمزارعين ، إلا أن كلاً من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة كان قد خطا خطوات كبيرة في إطار سياسات الإصلاح الزراعي المطبقة منذ فترة من الزمن ، بحيث إن الالتزام بتنفيذ الاتفاق الزراعي سوف يتطلب استكمال خفض مقياس الدعم الإجمالي بأقل من ٢٠٪ من المستوى السائد في فترة الأساس ١٩٨٦ـ١٩٨٨ .

بالإضافة إلى ذلك فإن سياسة الإصلاح الزراعي في الاتحاد الأوروبي والتي أسفرت عن انخفاض الفجوة بين الأسعار المحلية ونظيراتها

العالمية ، وبالتالي خفض المبالمغ المنفقة على دعم الصادرات بحوالي ٦٠٪ ، ومعنى ذلك أن نسبة كبيرة من التزامات الاتحاد الأوروربي بخفض دعم الصادرات قد تحققت بالفعل ، وبالتالي لن يكون هناك المزيد من التخفيضات أو على الأقل لن تكون على المستوى الذي يؤثر تأثير كبيراً على الأسعار العالمية) .

وبالتالي تم الإتفاق على السماح بحد أدنى من فرص النفاذ إلى الأسواق المحلية ، والهدف هو حظر الاستيراد .

لذلك إذا ازدادت فرص النفاذ إلى أسواقَ الدول الصناعية ، فستكون المنافسة أولاً على السلع كثيفة العمل ، وأهمها الملابس والمنسوجات في الاتحاد الأوروبي ، ومن المتوقع أن يكون المستفيد الرئيسي من ذلك : تركيا ، والبرتغال ، وإيطاليا .

ب ـ على الخدمات :

من الأمور التي تدل على تطور خدمات المجموعة الأوروربة هي مسألة صادراتها من الخدمات التجارية ، حيث تؤكد الإحصائيات أنها تزيد عن نصف صادرات العالم ، وقد بلغت (٥٢٥) بليون دولار عام ١٩٩٢م .

لكن الواقع أثبت أن هناك خلافاً حاداً بين أمريكا وبين الاتحاد الأوروربي ـ وخاصة فرنسا ـ وذلك فيما يتعلق بالقيود التي يفرضها الاتحاد وعلى البرامج الأجنبية والضرائب المفروضة على الخدمات السمعية البصرية ، لذلك كانت النتيجة إبقاء هذا القطاع خارج اتفاقية الخدمات .

ج ـ على السلع الصناعية :

من المؤكد أن حصة الدول الصناعية من مجموع الصادرات الصناعية في العالم يجب أن يكون كبيراً ، لذلك أثبتت الإحصائيات أنه في عام ١٩٩٣م بلغت نسبة الصادرات الصناعية للدول الصناعية ٨٠٪ من مجموع صادرات العالم من هذه المواد .

وبالتالي فالدول الأوربية استأثرت بحصة الأسد ، حيث بلغت نسبة صادراتها الصناعية ٦٠٪ من مجموع الصادرات الصناعية العالمية .

ويرى المحللون الاقتصاديون أن من المتوقع أن تستفيد الصناعات الدوائية الأوروبية ، ذلك من خلال تطبيق اتفاقية حماية الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة ، بينما سيؤدي فتح الأسواق الأوروبية للمنتجات المحلية إلى زيادة فرص المنتجين الأجانب في النفاذ إليها ـ خاصة فيما يتعلّق بالصناعات الكيماوية ـ مع الملاحظة أن عدداً من الدول النامية أصبحت تتمتع بطاقات إنتاج كبيرة لهذه السلع ، وهذا سيؤدي إلى خسارة المنتج المحلي الأقل كفاءة لصالح المنتج الأجنبي الأكثر كفاءة ، ومن جهة أخرى ، فإن صناعة الحديد والصلب ستجد منافسة دولية إذا ما فتحت الدول الأوروبية أسواقها أمام الأجانب ، وذلك لأن تكلفتها في الخارج أقل بكثير من إنتاجها داخل السوق الأوروبية .

والذي يقلق بال المحللين الاقتصاديين والساسة في الدول الأوربية ، هي مسألة المنافسة ، حيث أثبتت الاحصائيات أن كلفة ساعة العمل في الصناعة في أوروبا الغربية (١٦,٢٠) دولاراً ، وفي دول نمور آسيا (سنغافورة ، وكورياالجنوبية ، وهونغ كونغ وتايوان) بلغت (٤,٨٠) دولاراً !!

فهل ستصمد تلك الصناعات أمام المنافسة ، أم ماذا سيحدث ؟!

لكن المشكلة الرئيسية في الأمر :

مسألة تسيس ـ أي إخضاع الاقتصاد إلى السياسة ـ ، بحيث تحاول أمريكا الهيمنة الفعلية على منظمة التجارة والجات ، والأمور العملية أكبر برهان على ذلك ، من الأمثلة الفعلية :

أن الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت على لسان معاون وزير الدولة للشؤون الاقتصادية بأنها ستشارك بجولة أورجواي لكن ضمن أهداف خمسة ، وهي :

١ـ تحسين فرص الخدمات الأمريكية في النفاذ إلى الأسواق الأخرى .

٢ـ تحسين حماية حقوق الملكية الفكرية الأمريكية .

٣ـ زيادة تنظيم استخدام الدعم وخصوصاً في الزراعة .

٤ـ فرض قواعد أكثر صرامة فيما يتعلق بوقاية الصناعات التي تعاني من أزمات .

٥ـ استخدام نظام أكثر فعالية لفض المنازعات .

واستطاعت تحقيقها جميعاً ، وهذا يعني تماماً الهيمنة الأمريكية ، بل عندما أخفقت في عام ١٩٩٥ في فتح الأسواق اليابانية أمام السيارات الأمريكية ، هددت صانعي السيارات اليابانية بفرض عقوبات تقارب (٦) مليار دولار ، بدل من اللجوء إلى لجان فض المنازعات !!

* * *

الفصل الخامس

آثارها على الاقتصاد السوري (كنموذج)

حتى تاريخه لم تنضم سورية إلى منظمة التجارة الدولية ، ولعل ذلك يعود إلى الاستراتيجية الاقتصادية السورية .

فبعد الاستقلال كانت الاستراتيجية السورية تعتمد اقتصاد السوق ، لذلك كانت من أوائل المنضمين إلى منظمة الجات ١٩٤٧م .

حتى إذا ما كانت فترة الوحدة مع مصر ، فازداد دور القطاع العام ، وهيمن على كل الأنشطة الاقتصادية الأساسية ، وسارت سورية في مرحلة التأميم والتحول الاشتراكي ، وهكذا ثُبتّ ذلك خلال ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣م .

وبعد الحركة التصحيحية ١٩٧٠م انتهجت سورية نهجاً جديداً ، حيث القطاع العام هو رائد عملية التنمية ، خاصة في قطاع الإنتاج الخفيف ، وظهر ولأول مرة القطاع المشترك والذي يحمل صفات القطاعين : العام والخاص .

وبعد حلول فترة الانكماش الاقتصادي ، وذلك منذ عام ١٩٨٦م وحتى اليوم ، بدا واضحاً مسألة تزايد دور القطاع الخاص ، حيث مُنح تسهيلات خاصة ، وفي كل المجالات ، زراعياً وصناعياً وتجارياً ، وبقي القطاع العام يراوح بمكانه . . .

فماذا عن انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية ؟

هناك جدل حول هذه المسألة ، فوزارة الاقتصاد السوري تؤيد الانضمام ، ويوافقها على ذلك غرفة التجارة وعدد كبير من الاقتصاديين ، وحجتهم في ذلك أن الانضمام إلى المنظمة لن يؤدي إلى تخفيض التعرفة الجمركية بل قد يزيدها ، ولا يُشترط إلغاء حماية المنتجات الوطنية ، وبالتالي فبقاء أي دولة خارج الجات لن يمنع من تأثرها بكافة الاتفاقات التي عُقدت أو ستعقد في إطارها وستضطر للالتزام بقراراتها وإجراءاتها دون المشاركة في صياغتها .

وعلى النقيض من ذلك ، فإن وزارة المالية السورية رأت أن الانضمام إلى المنظمة يعني تخفيض التعريفات الجمركية على المستوردات ، وبالتالي ستؤدي إلى تخفيض عائدات الدولة عن طريق تخفيض العائدات الجمركية .

كل ذلك سيؤدي ـ في حال الانضمام إلى المنظمة ـ إلى نقص كبير في موارد الخزينة .

وأما وزارة الخارجية السورية فقد اتبعت أسلوباً وسطاً بين الأسلوبين السابقين : (لا نجد خياراً أمام الدول النامية في التعامل مع النظام العالمي الجديد المتحكم سياسياً واقتصادياً ، وهي مضطرة للعمل بحكمة ومرونة بعيداً عن أسلوب المواجهة لتجنب أكبر قدر ممكن من المخاطر ، واستثمار بعض المزايا والاستثناءات في نصوص الجات لضمان أكبر المنافع المتاحة ، كما أن التسرع في قرار الانضمام الكامل سيترتب عليه خسائر هائلة في المديين القصير والمتوسط بسبب عدم استعداد الاقتصاد السوري في الوقت الراهن لمواجهة المنافسة الدولية) . . . (وسيتعرض القطر لآثار سلبية خطيرة فيما يتعلق بتجارة الخدمات ، . . . وسيتدهور

وضع الثقافة الوطنية والقومية العربية ، وسيتعرض المواطن العربي إلى غزو ثقافي أجنبي خطير بواسطة وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية ، وستواجه الصادرات الزراعية صعوبة في المنافسة والتصدير ، وسيزداد العجز في الميزان التجاري ، وكذلك العجز في الميزانية العامة ، وسيصعب على المواد الخام السورية المنافسة في السوق الدولية ، كما أن تطبيق الجودة والمواصفات العالمية سيضع بعض الصناعات الوطنية السورية في وضع حرج) .

إذن :

حجج المعارضين لانضمام سورية كثيرة ، أهمها : تعرض قطاع الخدمات لآثار سلبية ، وانخفاض موارد الخزينة ، وفقدان المنتجات الصناعية قدرتها التنافسية ، وازدياد نسبة البطالة ، وكذلك ستتدهور الثقافة الوطنية ، وستفقد سورية قرارها الاقتصادي .

ولكن المؤيدين لفكرة الانضمام لهم حجج أخرى ، أهمها :

ستزداد الصادرات السورية من السلع المصنعة ، وسيتحفّز المنتجون لقبول المنافسة مما سيؤدي إلى تحسين الانتاج ، وسيؤدي ذلك إلى تحسين شروط نقل التكنولوجيا إليها ، وسيؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية ، وستستفيد من مزايا النفاذ إلى أسواق الدول الأخرى مما يشجع الصادرات ، ولا يمكن لسورية العيش بشكل منعزل عن العالم ، لذلك لابد من التأقلم مع ما يفرضه النظام التجاري الدولي الجديد .

لكن ماذا يكون الحال ، وقد بدأت الدول القوية ـ وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ـ تفرض ما تريد ، تحت غطاء القطبية الواحدة ، الكوكبة ، والعولمة ، والنظام الدولي الجديد ، وما إلى هنالك من هذه الصرعات الحديثة ؟!

لكن ومع ذلك كله فهناك تحليلات للآثار المتوقعة على اقتصاديات سورية ، لعل أهم مجالاته :

أ ـ على السلع الزراعية :

برزت الإصلاحات الهيكلية للسياسات الزراعية بعد عام ١٩٨٧م ، حيث استطاع القطر السوري تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من المنتجات .

فمادة القمح مثلاً لا تخضع لآلية السوق ، إنما الدولة هي التي تقوم بعمليات التخطيط والتمويل والتسعير والتسويق ، كل ذلك عن طريق المؤسسة العامة لتسويق الحبوب .

والقطن معفى من الرسوم الجمركية ، لذلك إذا انضمت سورية إلى منظمة التجارة العالمية فسيؤدي ذلك إلى زيادة صادراتها .

والخضار والفواكه تدخل في تعداد سلع المناطق المعتدل ، وفي حال انضمام سورية إلى المنظمة ، فإن الدول الأخرى ستضطر إلى تخفيض التعريفات الجمركية على الخضار والفواكه ، مما يعكس بالفائدة على القطاع الزراعي السوري .

إذن ، إن القطاع الزراعي لن يستفيد أو يخسر من الانضمام إلى المنظمة اليوم ، لأن سورية نفذت بالفعل غالبية التزاماتها الناجمة عن الاتفاق الزراعي نتيجة للسياسات الزراعية المتبعة بعد عام ١٩٨٧م .

ب ـ على الخدمات :

بلغ الدخل السنوي من السياحة لعام ١٩٩٢م قرابة (٤٩) مليون ل . س ، أي بنسبة ١٨,٣٪ من مجموع صادرات السلع والخدمات .

وفي حال انضمام سورية إلى المنظمة فستضطر إلى السماح بفتح الأسواق لدخول شركات السياحة والفنادق الأجنبية ، وإلغاء القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية في هذا المجال ، وهذا سيؤدي من جانب إلى زيادة فرص عمل سورية ، لكن بالمقابل فستؤدي لمنافسة القطاع السياحي الوطني .

وفي مجال الخدمات المالية والمصرفية ، فيرى المحللون الاقتصاديون أن هذا القطاع سيكون أكثر المتأثرين ، وسيعاني من صعوبات كبيرة ، والسبب يعود إلى القيود المفروضة على حركة النقد الأجنبي ، وإلى عدم وجود سوق سورية للأوراق المالية و . . . .

ج ـ على الصناعة :

في السوق السورية هناك صناعات استخراجية ، وهناك صناعات تحويلية ، كصناعة الغزل والنسيج والحلج والجلود ، والصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ ، والصناعات الكيماوية ومنتجاتها وتكرير البترول ، والصناعات المعدنية المصنعة ، والمنتجات غير المعدنية (كالاسمنت) . وتحتل مساهمة قطاع الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بنسبة كبيرة ، ففي الفترة الواقعة بين (١٩٨٩ـ١٩٩٦) كانت النسبة تقارب (٦٤,٨٪) . . .

لكن لغة الأرقام والإحصاءات تؤكد مسألة ارتفاع التكاليف ، وخاصةً في منتجات الصناعات التحويلية ، ولعل ذلك عائد إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج مع تدني نسبة الانتفاع من الطاقات الإنتاجية القائمة وكذلك يؤدي إلى إضعاف القطاع العام الصناعي وإظهاره بمظهر الخاسر ، ويبدو أن القطاع الخاص الصناعي ليس أحسن حالاً من القطاع

العام ، وخاصةً أنه يعتمد كلياً على الصناعات الخفيفة ذات اللمسة الأخيرة كالبسكويت والمنظفات ونحو ذلك!! .

كذلك فمن الملاحظ أن هناك نشاطاً تجارياً واضحاً ، بحيث شكلت حركة الواردات والصادرات ـ التبادل التجاري ـ نسبة عاليةً من الناتج المحلي الإجمالي. . . فبين عامي ٨٥ و١٩٩٦ بلغ في المتوسط = ٨٦,٨٪ سنوياً ، وفي هذا دليل واضح على شدة اعتماد سورية على العالم الخارجي في توفير متطلبات نموها في جانبي العرض والطلب ، وكان لذلك الأثر الكبير في تدهور العملة السورية. . . وكان لذلك آثارٌ سلبية كبيرة .

من جهة أخرى تدل الإحصاءات على انخفاض صادرات سورية إلى الأسواق العربية ، والأسباب الرئيسية لذلك ارتفاع كلفة الصادرات الحرفية والتقليدية المحلية ، إضافة إلى مشكلة التفتيش في الحدود ، والمنافسة الأجنبية خاصةً أن غالبية العرب مازالوا مفتونين بالصناعات الغربية!! .

وعلى سبيل المثال لا الحصر :

في عام ١٩٩٦م كانت مستوردات سورية من السلع على الشكل التالي :

من البلدان العربية ما قيمته (٤٦٥٦) مليون ليرة سورية ، ومن السوق الأوروبية المشتركة (١٨٤٧٨) مليون ليرة سورية ، ومن البلدان الأمريكية (٦٦٠٤) مليون ليرة سورية و. . . ، ويكون المجموع الكلي = (٦٠٣٨٥) مليون ليرة سورية .

وللتفصيل أكثر ، نرى أن المجموعات الأحصائية السنوية تعطي ذلك بكل دقة ، ومن ذلك مثلاً :

بلغ إجمالي إنتاج الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ لعام ١٩٩٦م (٦٧٫٤٤٥) مليون ليرة سورية ، بينما بلغ إجمالي إنتاج الصناعات الكيماوية ـ والتي تضم صناعة الإطارات والأسمدة والورق والأحذية

والزجاج ونحوه ـ لعام ١٩٩٦م (٦٥١٦١) مليون ليرة سورية ، وبلغ إجمالي إنتاج الصناعات الهندسية ـ كالبرادات والتلفزيونات ـ لعام ١٩٩٧ ـ لعام ١٩٩٧ (١٤٩) مليون ل .س ، وبلغ إجمالي إنتاج الصناعات النسيجية لعام ١٩٩٦ حوالي (١٩٨ر٤٦) مليون ليرة سورية .

وعلى العموم ، فقد اتسمت الصناعات السورية بكفاءة منخفضة وتكاليف إنتاج عالية ونوعية منتجات متدنية ، إضافة إلى الاستخدام المتخلف والقديم لكل ما له علاقة بالتكنولوجيا!! .

إذن : إذا انضمت سورية لاتفاقية الجات وقرارات اتفاقيات التجارة الدولية ، معنى ذلك ستواجه الصناعة السورية تحديات كبيرة ، لكن كيف يتم مواجهة ذلك كله ؟ . .

لذلك ، فالآثار المحتملة لاتفاقيات التجارة الدولية على فروع الصناعة الوطنية السورية هي[1] :

آ ـ الآثار المباشرة ، وأهمها :

١ـ سياسة الحماية المطبقة على الصناعات الوطنية ـ التعريفة الجمركية ـ خاصةً وأن الهدف من التعريفة الجمركية هو تشجيع وحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية ، وهذا أمر جيد ، لكن مجالات الخطأ الواردة هي في التطبيق ، بحيث تتحول آلياً مسألة تطبيق الرسوم الجمركية من أجل الصناعات الناشئة إلى الصناعات الدائمة ، لتصبح الحماية مع الزمن إدماناً!! .

وهكذا فالدخول في منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الخارجية

---

(١) للتوسع يراجع بحث : اتفاقيات التجارة الدولية وآثارها المحتملة على التصنيع في سورية ـ رسالة ماجستير ـ رياض الأشتر : ٨٣ـ١١٥ .

لا يعني إلغاء حماية الصناعات الوطنية ، وإنما تنصّ اتفاقيات التجارة الدولية على أن مثل هذه الحماية يجب أن تتم عبر فرض تعريفة جمركية مناسبة دون غيرها من الإجراءات الحمائية كالتقيدات الكمية على المستوردات وغيرها من الإجراءات التجارية .

ومن الواضح أن أحد أهداف منظمة التجارة العالمية هو تخفيض المستوى العام للتعريفة لجمركية للدول الأعضاء على المدى البعيد وسينجم عن ذلك أضرار كبيرة للاقتصاد الوطني . مثال ذلك :

يقترح الجانب الأوروبي على سورية منح المنتجات الأوروبية إعفاء من الرسوم الجمركية الذي تمنحه الدول الأوروبية للمنتجات السورية ، ولكن بمجرد التزام بتطبيق تلك الإعفاءات ستشهد إيرادات الموازنة العامة تراجعاً يقدر بـ (٧٢) مليار ليرة سورية ، منها الفترة الانتقالية التي مدتها ١٢ عاماً أي بمتوسط ٦ مليارات سنوياً ، وهذا يبين مدى الخسائر التي يمكن أن يتكبدها الاقتصاد السوري نتيجة الشراكة السورية الأوروبية ، فماذا سيكون الحال عليه عند تقديم تخفيضات جمركية لباقي الدول ، أي : ماذا سيكون الوضع عند انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية ؟ ! .

لا شك هناك إيجابيات وهناك سلبيات لهذه القضية . . .

٢ـ انعكاسات اتفاقيات التجارة الدولية على قطاعات الصناعة الوطنية : ففي الصناعات النسيجية ، وهي التي تحتل المرتبة الأولى من حيث المساهمة في القيمة المضافة للصناعات التحولية والتي بلغت ٦ر٢٢٪ عام ١٩٩٥ .

وسورية تتمتع بميزات نسبية في قطاع المنسوجات والملابس ، كتوفر المواد الخام لهذه الصناعة ، أهمها القطن ورخص اليد العاملة ، فهل تستفيد سورية من هذه الميزات النسبية ؟ .

الواقع يظهر عكس ذلك ، أي ارتفاع تكاليف العمالة والمواد الأولية ، وخاصةً بسبب التخلف التكنولوجي المستخدم ، وارتفاع التكاليف سينعكس على السعر النهائي للسلعة ، وهذا هو الأثر السلبي على صناعة المنسوجات والملابس السورية إذا ما انضمت سورية إلى جولة الأورجواي . . أي إن تحرير تجارة المنسوجات والملابس سيترتب عليه وجود منافسة حادة للصناعات النسيجية السورية في الأسواق المحلية والدولية من دول جنوب شرق آسيا وتركيا والهند . . .

ب ـ الآثار غير المباشرة ، وأهمها :

١ـ الآثار العامة المحتملة لاتفاقيات التجارة الدولية على التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية السورية : ومنها فقدان سورية لحرية قرارها الاقتصادي ، وتعديل أنظمة التجارة الخارجية بما يتماشى مع مبدأ اقتصاد السوق .

فبالنسبة للمستوردات من السلع الكمالية وشبه الكمالية ـ كالسيارات ـ ستزداد نتيجة تحريرها من القيود الكمية ، أما المستوردات من المواد الأولية والمعدات الصناعية فلن يتغير وضعها الجمركي بعد انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية . . .

وأما الصادرات فمن المحتمل أن يزداد الطلب عليها خاصةً المصنعة منها .

٢ـ الآثار العامة المحتملة لاتفاقيات التجارة على مواد الخزانة العامة للدولة ، حتماً سيؤدي إلى آثار سلبية على موارد الخزانة ، لأن الرسوم الجمركية تعتبر مورداً رئيساً ومهماً للموازنة العامة حيث يبلغ (٣٠٪) .

وهكذا فهناك آثار إيجابية ، وهناك آثار سلبية .

* * *